

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩

في شأن تعديل القانون رقم ٢٧٣ المؤرخ في ١٤/٨/١٩٥٦

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٧٣ المؤرخ في ١٤/٨/١٩٥٦ المتعلق بتقل ملكية عقارات الدولة ضمن حدود البلديات للبلديات ؛

قرر القانون الآتي :

«مادة ١ - تعديل المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٣ الصادر في سورية بتاريخ ١٤/٨/١٩٥٦ على الوجه الآتي :

مادة ١ - (١) تنقل إلى ملكية البلديات أراضي الدولة غير المبنية الواقعة ضمن حدود البلديات أو منطقتة توسعها العمرية. وفي يوم أمانة السجل العقاري بتسجيل هذه العقارات بناء على طلب من رئيس البلدية صرفق يخطط لحدود البلدية ومنطقة توسعها العمراني .

(ب) لا تعتبر بحكم المبنية من أجل تطبيق هذا القانون أراضي الدولة التي شيد عليها الأفراد بطريق النصب أو وضع اليد بدون عقد رسمي أو الاستيلاء أو الاشغال بدون ترخيص مسبق أبنية من أي نوع كان .

(ج) يحق للبلدية أن تملك الأرض أو جزءا منها لصاحب البناء أثناء دفع قيمة رقبته بسعر يحدد بالراضى ويعتبر السعر المذكور أساسا ثابتا في تحديد قيمة الأرض عند استهلاكها للدفع التام .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذى القعدة سنة ١٣٧٨ (١١ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٩

بتعديل الفقرة (٤) من المادة (١٠) من القانون الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (١٥١) تاريخ ٣/٣/١٩٥٢

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٥١ تاريخ ٣/٣/١٩٥٢ ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعديل الفقرة (٤) من المادة (١٠) من القانون الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٥١ تاريخ ٣/٣/١٩٥٢ وتصبح على الشكل التالي : «٤ - ولا يجوز لها أن تطرح أسهمها أو سندات القرض الخاصة بها في الاكتاب العام في أراضي الإقليم السوري إلا بقرار من رئيس الجمهورية »

مادة ٢ - تسمى الاكتابات التي تمت سابقا في الإقليم السوري وفقا لأحكام الفقرة ٤ المشار إليها وتعمل هذا الإنشاء جمع الأموال التي جمعت باسم اكتاب آية ٤ - بة كالتالي .

مادة ٣ - يتقل قيد أموال هذه الاكتابات أيضا وجدت من اسم الشركة المكتتب باسمها إلى أسماء المكتتبين .

مادة ٤ - تعاد هذه الأموال إلى المكتتبين الأصليين أو إلى خلفائهم القانونيين بحسب الشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد .

مادة ٥ - لوزير الاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذى القعدة سنة ١٣٧٨ (١١ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر